أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري

خالد عبد الوهاب البندارى الباجورى

كلية الاقتصاد والإدارة/ جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

(*Ka_bender@hotmail.com*)

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري من خلال التعرف على طبيعة تلك العلاقة ومؤشرات البطالة في الاقتصاد المصري مع التركيز على المنهج التحليلي والقياسي في قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة 1990 - 2010، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multi- regression model. ونلاحظ أن المتغيرات التي تم استخدامها تكون في شكل معدلات نمو سنوية، أو في شكل نسب مئوية، ومصدر البيانات الخاصة بالمتغيرات من تقارير البنك الدولي، وتم استخدام برنامج E_views، وجود اثر سالب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على البطالة، وقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للبطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي5.- ، ويعنى ذلك أن الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1٪ سوف تؤدى إلى انخفاض البطالة بحوالي 5.%، وأوضحت الدراسة دور الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي في علاج البطالة

الكلمات الدالة: البطالة، النمو الاقتصادي، التوظف، الاقتصاد المصري

1/1مقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة من أحدي المشكلات الأساسية التي تمثل تشوه في اقتصاديات الدول النامية منذ أن بدأ الاهتمام بدراسة اقتصاديات العالم الثالث، ولكن الجديد بالفعل هو درجة الاهتمام التي تحظي به تلك المشكلة، وقدر الاهتمام الذي يتركز حول أساليب القضاء عليها.

ونجد أنه خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين لم تنل موضوعات مثل توزيع الدخل والفقر والبطالة قدر من الاهتمام إلا في القليل من كتابات التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى الرؤية التي كانت تربط بينها وبين السياسات الاستعمارية، حيث تأخذ تلك المشكلات في التقلص كلما حصلت الدول النامية على استقلالها. وإذا ما نظرنا إلى سوق العمل، فبعد أن كانت المشكلة هي كيفية تأمين توفير عرض مناسب من قوة العمل للصناعة، أصبحت المشكلة الآن هي كيفية إيجاد عمل لكل المتعطلين في الحضر وكذلك الريف في ظل مستوي معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونلاحظ أن النمو الذي حققته الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية أزداد بدرجة لم تتحقق في أي وقت مضي، بل أنه يزيد عن المعدلات التي حققتها الدول الصناعية خلال المراحل المماثلة في النمو. فالتقدم لم يكن فقط نمواً في الناتج، بل أمتد إلى إحداث تغيرات هيكلية وتحديث واستحداث مؤسسات جديدة، وزيادة طاقة البنية الأساسية. وعلى الرغم من تحقيق تلك الإنجازات إلا أن مشكلة البطالة قد ازدادت سوءاً بدلاً من تحسنها.

فإذا لم يتم التوصل إلى إستراتيجية للنمو تتمكن من علاج مشكلة البطالة، فإن ذلك يتطلب ضرورة تدخل الحكومة بوضع سياسات لمواجهة تلك المشكلات مع الاحتفاظ بتحقيق معدلات عالية من نمو الناتج، لذا أدي إلى تبني أفكاراً جديدة، بحيث أصبح مفهوم التنمية أكثر أتساعاً عن ذي قبل.

وتمثل مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي تجابهه الحكومات، لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد القومي، وكانت احد الأسباب الجوهرية في الإطاحة ببعض الحكومات من خلال الاحتجاجات العارمة، والتي توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس الأموال نتيجة لتلك المشكلة، والتي تنبع من جيل الشباب الذي يملك القوة والطاقة والمهارة ولم يجد العمل الذي يعمل به، وهذا أدى إلى هدم هؤلاء الشباب نفسيا وجسديا، ويسبب الكثير من المشاكل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية كما حدث في ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى أن تلك المشكلة تمثل عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم النامي، وسببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه الدول، وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (يحي وآخرون، 2006، حمزة، 2007).

وبالنظر إلى الاقتصاد المصري منذ نهاية الثمانينات، نجد أنه تعرض لعجوزات ضخمة متمثلة في العجز المالي وعجز الحساب الجاري (18٪، 5٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب)، وارتفاع معدلات التضخم حوالي 20٪، هذا بجانب العجز الكبير في موارد النقد الأجنبي والتطورات الخارجية المتمثلة في حرب الخليج The Gulf war، وأزمة الديون الخارجية وتزايد مشكلة البطالة حيث كان معدل البطالة في عام 1992/1991 حوالي 12٪، كان من الأسباب الجوهرية التي عجلت بالاتجاه نحو توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر عام 1991.

ولقد تركزت المفاوضات مع الصندوق حول الإصلاحات النقدية والمالية (عجز الموازنة، عجز ميزان المدفوعات، السياسة النقدية، تصحيح نظام سعر الصرف) التي تعمل على إعادة الاستقرار والتوازن إلى الأوضاع الاقتصادية الكلية. بينما تركزت المفاوضات مع البنك الدولي على مجالات الإصلاح بالنسبة للاستثمار، وإصلاح القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص وتحرير التجارة.

وشمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المصري على مكونين أساسيين هما :

- برنامج التثبيت، والذي يهدف إلى ضبط الطلب الكلي من خلال مجموعة السياسات المالية والنقدية لتقليل العجز الداخلي والخارجي.

- برنـامج التكيـف الهيكلـي، ويهـدف إلى ضـبط العـرض الكلـي مـن خـلال إحـداث مجموعـة من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام.

ويستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مجال السياسة المالية بوجه عام إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تخفيض النفقات العامة، ولقد اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات والتي من بينها تجميد الأجور في الموازنة العامة، من خلال إبطاء التعينات في الوظائف الحكومية، وتشجيع الإجازات غير مدفوعة الأجر، وكذلك تشجيع الخروج المبكر على المعاش. وهذا لم يؤد إلى تخفيض معدل البطالة بل تذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً ولكن في مدي ضيق، ووصل معدل البطالة في الاقتصاد المصري إلى حوالي 12٪ عام 2011/2010.

وهدف الدراسة يتمثل في تبيان اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري من خلال التعرف على طبيعة تلك العلاقة ومؤشرات البطالة في الاقتصاد المصري مع التركيز على **المنهج التحليلي والقياسي** في قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة **خلال فترة** 1990 - 2010، **والوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن أن تعالج أو تحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري.**

2/1 الدراسات السابقة :

لقد أعطى الكلاسيك أهمية بالغة للبعدين الاقتصادي والاجتماعي في تحليل ظاهرة البطالة رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية، والتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي . وأهم ما شغل تفكيرهم هو مشكلة التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال حيث يؤكد ريكاردو على أن الاقتصاد السياسي ليس بحثاً في طبيعة الثروة وأسبابها، وأنما هو بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي ستشترك في تكوينه، واعتمد الفكر الكلاسيكي على الحرية الاقتصادية " دعه يعمل ... دعه يمر "، ورفض الاحتكار من خلال الاعلاء من شأن المنافسة الكاملة، والتوازن التلقائي للاقتصاد القومي .

أما كينز فيبرز أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال، والذي يقسمه اليم طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار، وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة وبالتالي فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال واعتبر كينز الكساد والبطالة هما الحصيلة الموضوعية للخلل بين الادخار والاستثمار، ومن ثم نادي بتدخل الدولة .

أما البطالة عند النيوكلاسيك فتبرز قانون ساي للأسواق من جديد، ونفي تعرض النظام لأزمة الإنتاج كما أكدت المدرسة الماركسية وبذلك رفضوا رفضاً مطلقاً إمكانية حدوث بطالة واسعة، إذ أن المنافسة الكاملة تمكن الاقتصاد من بلوغ التوظيف الكامل، وبالتالي لا يمكن تصور البطالة في هذا النظام إلا بصورتها الاختيارية أو الهيكلية . وبالتالي فإن المدرسة النيوكلاسيكية لم تعطي عناية كبيرة لموضوع البطالة، وذلك لطابعها المحافظ الذي آمن بالتوظيف الكامل للموارد (الدباغ، 2007)

وهناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تتناول العلاقة بين النمو والبطالة والتي منها(1996) Davis et al أكدت تلك الدراسة على أن هناك علاقة موجبة في الأجل الطويل بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، وأظهرت تلك الدراسة أن البطالة ترتفع في فترات ارتفاع معدل الدوران على مستوي الوظائف بالشركة high firm – level job turnover . كما أكدتها دراسة Ashion, p. and Hewitt, p. (1994) **ترى هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي له أثار إعادة تخصيص للموارد، حيث تؤكد على أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت فرص خلق التوظف أمام الأفراد داخل الدولة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف معدلات البطالة. أي أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة علاقة سالبة قوية.** [1]

كما تناولت دراسة (مجدي الشوربجي، 2006) قياس أثر النمو الاقتصادي على التوظيف في الاقتصاد المصري في الآجل القصير والطويل . وقد استخدمت هذه الدراسة منهج (ARDL) Auto regressive Distributed Lag للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستخدمت بيانات خلال الفترة (1982- 2005) الي العلاقة الموجبة الضعيفة لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري

وأكدت دراسة (1995) Revenga and Bentalia على وجود علاقة موجبة واضحة بين التغيرات في الناتج والتغيرات في معدل العمالة في عينة مكونة من 11 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأن هذه العلاقة تختلف بشكل معنوي من دولة إلى أخرى من هذه الدول . أما **دراسة (2005) Al – Ghannam** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1973 ـ 2002 وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة (1988) Johonsen، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار السببية Granger . وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه يشير من النمو الاقتصادي الي نمو العمالة، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد على تفسير التغير في حجم التوظف في القطاع الخاص وليس العكس .

أما دراسة (2007) Onaran قدرت هذه الدراسة معادلة الطلب على العمالة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية للصناعات التحويلية في بلدان وسط وشرق أوروبا من أجل اختبار أثر العوامل المحلية (الأجور والناتج) والعوامل الدولية (الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة) على العمالة خلال فترة التوسع واستنتجت هذه الدراسة عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات . كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية لا تمنع النقص في الوظائف في الصناعات التحويلية، حيث كان للعوامل الدولية أثراً موجباً على العمالة في حالات قليلة جداً .

---

[1] Aghion, P. and P. Howitt (1994), Growth and Unemployment, Review of Economic Studies 61, pp. 93-97.

وهناك دراسات king, (1998) Gregory and Sheehan (1998) أكدت على أن البطالة يصاحبها مخاطر الفقر، لكن العلاقة بين البطالة والفقر علاقة ضعيفة، حيث ليس كل الأفراد الذين في حالة بطالة فقراء، كما أن عدد كبير من الفقراء ليسوا في حالة بطالة – وخصوصا أن الفقر مقاس على أساس الدخل السنوي، كما أكدت تلك الدراسات على أن النمو الاقتصادي له تأثير النمو على البطالة، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي وتنخفض معدلات البطالة.[2] كما أكدتها دراسات Barland and kennedy (1998) , Harding and Richardsan (1998) التي ترى أيضا أن العلاقة ضعيفة للغاية بين البطالة وتفاوت توزيع الدخل في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وأن العلاقة ليست واضحة بين البطالة والتفاوت في توزيع الدخل.[3] اما دراسة (2002) Peter Saunders فقد تناولت الآثار المباشرة وغير المباشرة للبطالة على الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وأكدت هذه الدراسة على وجود رؤية تطبيقية قوية على أن زيادة البطالة تساهم في زيادة الفقر والتفاوت، إلا أن هذه الدراسة لها آثار اجتماعية على الأفراد الذين في حالة بطالة

وقد تناولت دراسة (Margate Linn and et al (1985 آثار البطالة على الصحة الجسدية والعقلية، وأكدت على أن الفراد الذين في حالة بطالة يتعرضون لأمراض الضغط والأمراض النفسية والأكتئاب والقلق، ويكونون بشكل دائم ملازمين للفراش، ويأخذون عدد كبير من العقاقير تؤثر على صحتهم العامة، ويبعد عنهم أفراد الأسرة والأصدقاء .

كما تناولت دراسات (Thomas , Mroz and Timothy savage (2001 تناولت هذه الدراسة الآثار طويلة الأجل لبطالة الشباب، واستنتجت هذه الدراسة أن عدد كبير من سياسات التوظف تزيد من تكلفة التوظف أما أنها ترجع الحد الأدنى للأجور أو تحمل مخاطر واحة للتوظف تتمثل في زيادة الضرائب المدفوعة والمنافع الأخرى المرتبطة بالتأمينات والمعاشات ومن الصعوبات الأخرى أيضاً، أن السياسات النقدية وسياسات الإنفاق والضرائب ترفع من البطالة، إلى جانب نقص التدريب وعدم ربط التعليم بسوق العمل .

كما ركزت دراسة (Nassar,H. , 2011) في تحليل الروابط بين النمو السياسات الاقتصادية والتوظف في مصر مع الأخذ في الحسبان الأزمة المالية العالمية وتوضيح استراتيجيات النمو والسياسات الاقتصادية التي تعزز خلق الوظائف، وعلاقته بسياسة الجيران الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط واستنتجت هذه الدراسة أن مشكلة التوظف في مصر تتصف بعدم ملائمة الخريجين مع فرص العمل المتاحة في السوق في ظل رأس المال البشري غير الماهر . كما أن الحكومة فشلت في وضع سياسات لسوق العمل، نتيجة لقصور السياسات الماكرو اقتصادية والتي تواجه آثار الصدمات الداخلية والخارجية، وأكدت هذه

---

(2) Gregory. R. G. and P. Sheehan (1998), 'Poverty and the collapse of full employment', in R. Fincher and J. Niewenhuysen, (eds.), Australian Poverty: Then and Now, Melbourne University Press, Melbourne, pp. 103-110.

(3) Borland, J. and S. Kennedy (1998), 'Dimensions, structure and history of Australian unemployment', in G. Debelle and J. Borland (eds.), Unemployment and the Labour Market, Reserve Bank of Australia Sydney, pp. 68-75.

الدراسة على أهمية خلق الوظائف وتحسين جودة الوظائف وتخفيض الفقر وتشجيع المشروعات الصغيرة وربط التعليم بسوق العمل .

أما الورقة البحثية (El-Hamidi,F, and Jackline wahba , 2005) فقدمت رؤية جديدة عن حالة بطالة الشباب قبل وبعد فترة التكيف الهيكلي في مصر في عامي 1988، 1998، بالإضافة إلى اختبار محددات البطالة من خلال استخدام دوال Hazard المقدرة . وتظهر النتائج أن حالة بطالة الشباب زادت أثناء التسعينات، أضف إلى ذلك أن الرؤية التطبيقية تقترح أن بطالة الشباب تكون ناتجة ليس فقط في انخفاض الوظائف في القطاع العام، لكن أن هناك دوراً محدوداً للقطاع الخاص في خلق الوظائف . أما دراسة **(Rama (1999** ركزت على حالة البطالة في سيرلانكا، ووجدت أنها بطالة اختيارية ليس نتيجة قصور الوظائف، لكن نتيجة للفجوة الحقيقية بين الوظائف الجيدة والمتدنية . واثبت أن إعانات البطالة والترتيبات التأمينية الجيدة قد تكون مسئولة عن معدلات البطالة المرتفعة

كما استهدفت دراسة (مجدي الشوربجي، 2008) قياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات لعدد 13 دولة نامية خلال الفترة 1986 ـ 2000، واستخدمت هذه الدراسة نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية Models، وثم استخدام الطريقة العامة للعزوم (GMM)
The Generalized Method of Moments واستنتجت الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي للبطالة على إجمالي جرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة السالفة الذكر . كذلك **دراسة (** papps and winkelmann, 1999)) ترى هذه الدراسة أن الفرد سوف يتخذ قراره بإرتكاب الجريمة من عدمه إعتماداً على مقارنة المنافع المتوقعة من النشاط الإجرامي بمثيلتها المتوقعة من النشاط القانوني (العمل الشريف) كما أن هذه الدراسة تعكس الفرضية القائلة بأن الزيادة في البطالة سوف تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة وهذا ما أكدته دراسات (Becker , 1968 , witte and Witt, 2000, Saunders and Taylor, 2002, Hunter and Taylor ,2002)

3/1 البطالة والتوظف في مصر :

يتصف سوق العمل المصري بالتشوهات الهيكلية الناجمة عن عملية التنمية الاقتصادية التيقامت بها مصر، وعدم وجود ربط بين النمو السكانى وعرض العمل من ناحية، والطلب على العمل من ناحية اخرى، مما ادى إلى التزايد الكبير في معدلات البطالة بشكل متباين سواء من الناحية الجغرافية وحسب النوع.

وقد ارتفعت معدلات البطالة في مصر، وأصبحت مشكلة تؤرق الجميع سواء متخذي القرار أو الأفراد أنفسهم اللذين في حالة بطالة. وطبقا لتقرير البنك الدولي (2010) World Bank Report، الذي يوضح ارتفاع معدل البطالة من حوالي6٪ عام 1988 إلى حوالي 8.3٪ عام 1998، ثم وصلت إلى

حوالي 12٪ عام 2010. وعلى الرغم من أن معظم المجموعات العمرية شهدت ارتفاع في البطالة خلال هذه الفترة، إلا أن الشباب البالغين كان حالهم الأسوء عن الباقيين . فقد ارتفعت بطالة الشباب في مصر من حوالي 11٪ في عام 1988 إلى حوالي 18٪ في عام 1998 ووصلت إلى حوالي 92٪ وخصوصا في المجموعة العمرية (15- 29) سنة في عام 2009 (Nasser , 2011).

وبالنظر إلى توزيع الأفراد العاملين في مصر(15 - 64) سنة من خلال التعليم وحسب النوع عام 2010، يتضح أن إجمالي القوة العاملة ذات المهارة الأقل في مصر بلغت حوالي 35٪ من إجمالي القوة العاملة وهم من الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة . أما الخريجين من التعليم الفني المتوسط يمثلوا ثلث القوة العاملة المصرية، ووصلت نسبة خريجي التعليم الجامعي حوالي 16٪ من كل الخريجين، ونلاحظ أن كل الفئات تواجه بمعدل مرتفع للبطالة (CAMAS ,2011).

وبالنظر إلى مؤشرات التوظيف والبطالة في مصر كما يوضحها الجدول التالي (1- 1) :

جدول (1- 1)

مؤشرات البطالة والتوظيف في مصر خلال الفترة (1991- 2010) الأرقام (بالمليون نسمة) (نسبة مئوية) :

البيان / السنة	عدد القوي العاملة من الإناث	عدد القوي العاملة من الذكور	نسبة الإناث من إجمالي القوي العاملة	نسبة الذكور من إجمالي قوة العمل	إجمالي التوظيف	إجمالي البطالة
1991	2,80	10,97	20,33	79,67	14,2	1,7
1995	2,90	12,40	18,95	81,05	15,30	1,6
2000	4,1	14,7	21,8	78,2	17,2	1,8
2001	4,1	15,2	21,2	78,8	17,5	2,0
2002	4,3	15,5	22	78	17,9	2,2
2003	4,5	15,8	17,2	82,8	18,11	2,2
2004	4,9	15,9	23,5	76,5	18,7	2,2
2005	5,1	17,1	23	77	19,7	2,4
2006	5,1	18,1	25,4	74,6	20,7	2,4
2007	5,7	18,5	23,5	76,5	22,1	2,1
2008	5,5	19,1	22,4	77,6	22,6	2,1
2009	5,9	19,4	23,3	76,7	23	2,4
2010	6,1	20,1	23,2	76,8	23,8	2,5

Source :CAPMAS, 2011.

من الجدول (1- 1) يمكن أن نستنتج ما يلي :

- تزايد عدد القوي العاملة من الذكور بشكل أكبر من عدد القوي العاملة من الإناث بالأرقام المطلقة، حيث تزايد عدد القوي العاملة من الذكور من 10,97 مليون عامل عام 1991 إلى حوالي 20,1 مليون عامل عام 2010، أي زاد عدد القوي العاملة من الذكور بنسبة 83,2٪ خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، أما بالنظر إلى عدد القوي العاملة من الإناث، فنجد أنها زادت من حوالي 2,80 مليون عاملة عام 1991 إلى حوالي 6,1 مليون عاملة في عام 2010، أي زادت بنسبة 118٪، وهذا يبين الاتجاه نحو زيادة توظيف الإناث داخل الدولة من خلال الإجراءات المختلفة لسوق العمل، والسياسات التي تتبعه الدولة في هذا الشأن والمرتبطة بالاهتمام بالمرأة.

- على الجانب الأخر، نجد أن نسبة الإناث من إجمالي القوي العاملة في المتوسط حوالي 25٪، بينما نسبة الذكور من إجمالي قوة العمل في المتوسط حوالي 75٪ خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (1992/1991 – 2010/2009). وبالنظر إلى إجمالي التوظف نلاحظ أنه زاد من حوالي 14,2 مليون عامل عام 1991 إلى حوالي 19,30 مليون عامل عام 2005/2004، أي زاد إجمالي التوظف بنسبة 35٪ خلال الفترة (1991- 2004). و نلاحظ أن نسبة التزايد ارتفعت من حوالي 18,7 مليون عامل عام 2004 إلى حوالي 23,8 مليون عامل عام 2010 اى زاد بنسبة 27٪ اى نلاحظ ان نسبة التزايد ليست بالنسبة المرتفعة نتيجة اتجاه الحكومة المصرية إلى تجميد الأجور من خلال إبطاء التعينات في الجهاز الإداري للدولة، مما أدي إلى تزايد البطالة بشكل واضح خلال تلك الفترة.
- كذلك نلاحظ أن إجمالي البطالة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر تزايدت بالأرقام المطلقة من حوالي 1,7 مليون نسمة عام 1991 إلى حوالي 2,5 مليون نسمة عام 2010/2009، أي زاد إجمالي البطالة خلال هذه الفترة (1991- 2010) بنسبة 47٪.

4/1 العوامل المؤثرة على مشكلة البطالة :

تبين الأشكال العديدة للبطالة أنه لا يمكن الاعتماد على عامل واحد أو عاملين لتفسير مشكلة البطالة في مصر وتحديد أسبابها، فهناك العديد من العوامل التي تساعد على خلق هذه المشكلة، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين : **الأولي :** عوامل تؤثر على عرض العمل، **والثانية :** عوامل تؤثر على الطلب على العمل.

4/1 /1العوامل المؤثرة على عرض العمل :

يرجع السبب الرئيسي لزيادة معدل البطالة في مصر هو معدلات النمو العالية والمتسارعة لقوة العمل. ويوضح الجدول (1- 2) التغير في معدل نمو قوة العمل والبطالة خلال الفترة (1991- 2004) كما يلي:

جدول (1- 2)

قوة العمل ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991- 2010) (بالمليون نسمة)

البيان / السنة	عدد السكان	قوي العمل الكلية	معدل نمو قوة العمل ٪	معدل البطالة (٪)
1991	53,5	16,00	-	11,2
1992	54,5	16,2	1,2	11,1
1993	55,7	16,8	3,7	11,1
1994	56,9	17,00	1,2	11,3
1995	58,2	16,90	- 0,5	9,6
1996	59,3	17,3	2,3	8,4
1997	59,4	17,6	1,7	8,2
1998	60,7	18,2	3,4	8,1
1999	61,3	18,9	3,8	9,0
2000	63,3	19,3	2,1	9,2
2001	64,7	19,9	3,1	10,2
2002	65,9	20,4	2,5	11,0
2003	67,3	20,9	2,4	10,3
2004	68,6	21,8	4,3	11,2
2005	69,9	22,1	3,6	11,3
2006	71,3	23,2	2,6	10,6
2007	72,9	24,2	4,3	8,9
2008	74,4	24,7	2,1	8,7
2009	76,1	25,4	2,8	9,4
2010	77,8	26,2	3,1	9

- الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يمكن أن نستنتج عدد من الملاحظات التالية على الجدول(1- 2):

- يتضح من الجدول (1- 2) أن عدد السكان في مصر في تزايد مستمر، وبشكل كبير، حيث زاد عدد السكان من حوالي 53,5 مليون نسمة عام 1991 إلى حوالي 77,8 مليون نسمة عام 2010، وهذه الزيادة ظاهرية بالأرقام المطلقة والتي ترصدها أجهزة الدولة، ولكن نلاحظ أن الزيادة أكبر من ذلك، ونلاحظ أن نسبة الزيادة بلغت حوالي 45٪ خلال الفترة (1991- 2010) وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، والتي تمر بنفس مرحلة الإصلاح والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن هذه الزيادة تمثل ضغط على الموارد المتاحة داخل الدولة، وهذه يمثل تحدي أمام الدولة لتوفير مصادر أخرى للدخل، والبحث عن موارد أخرى لتوفير الاحتياجات الأساسية للعدد الكبير والضخم للسكان وتوفير الخدمات المدنية والبنية التحتية لتلك الزيادة الضخمة.
- نلاحظ أيضا أن قوة العمل الكلية ارتفعت بشكل واضح خلال الفترة (1991- 2004) حيث زادت من حوالي 16 مليون نسمة في عام 1991 إلى حوالي 21,8 مليون نسمة عام 2005/2004. وبالنظر لمعدل نمو إجمالي قوة العمل نجد أنه في تزايد مستمر، حيث تزايد من 1,2٪ عام 1992 إلى حوالي 4,3٪ عام 2004 وانخفض معدل النمو من حوالي 4,3٪ عام 2004 إلى حوالي 3,1٪ عام 2010وذلك خلال فترة الإصلاح الاقتصادي.
- أما بالنظر إلى معدل البطالة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، نجد أن معدل البطالة في المتوسط حوالي 11٪ خلال الفترة (1991- 2010)، وهذه نسبة مرتفعة، كما أنه من الملاحظ أن هذا المعدل لا يعبر بشكل دقيق عن معدل البطالة الحقيقي، فما نلاحظه أن معدل البطالة يفوق هذا المعدل بكثير.

ولعل السبب الرئيسي للنمو في قوة العمل هو الزيادة المطردة في عدد السكان بمعدلات تفوق الدول الصناعية، وطبقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، فإن 90٪ من نمو قوة العمل في الدول النامية ترجع إلى الزيادة السكانية المطردة أما الـ10٪الأخرى فهي بسبب زيادة مشاركة المرأة في العمل.

ويمارس النمو السريع لقوة العمل ضغطاً شديداً على قدرة الاقتصاد على خلق فرص توظف جديدة تكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة التي تنخرط في سوق العمل، وينطبق ذلك على القطاع الحضري، حيث تؤدي زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر إلى زيادة معدل نمو سكان الحضر بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان. وقد أوضح ذلك تودارو Todaro الذي يؤكد على قوة الجذب التي تتمتع بها المدن. وأوضح العلاقة التي تربط بين الهجرة والبطالة الحضرية. ففي مصر نجد أن بها نقص في الأراضي الزراعية، والنمو السكاني الكبير في الريف يؤدي إلى هجرة هؤلاء السكان إلى الحضر، بالتالي فإن النمو السكاني ما لم يلازمه معدل مرتفع من التقدم الفني، فسوف يؤدي إلى خفض الأجور في سوق الزراعة أو أنه يزيد من تواتر حدوث البطالة السافرة بين العمال المعدمين. وقد يقلل ذلك من الدخول ومتوسط حجم مساحة مزارع

العائلة. ومن ثم يخرج المزيد من العمال إلى الحضر أو إلى سوق العمل الخارجي سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية مما يسبب مشاكل كثيرة مرتبطة لهؤلاء العمال.

والتزايد الكبير في قوة العمل في الحضر يؤدي إلى تواجد البطالة السافرة في الحضر، وتتزايد البطالة في الحضر بشكل واضح نتيجة إلى أن الأجور المرتفعة في القطاعات الحضرية الحديثة أعلى كثيراً من أجور العمل الزراعي وغيره من القطاعات الريفية، وفي هذه الحالة يواجه اتخاذ قرار الهجرة من الريف إلى الحضر باعتبارين اقتصاديين متعارضين : أولهما إمكانية الحصول على مستوي معيشة أفضل من الموجود في الريف، وثانيهما هو خطر الإخفاق في الحصول على فرصة عمل في الحضر، وبالتالي مواجهة مشكلة البطالة. لذا سوف يقارن الفرد بين الفروق الدخلية بين الحضر والريف وفرص إيجاد وظيفة، كما يؤثر على قرار الهجرة اعتبارات أخرى غير اقتصادية تتمثل في مزايا حياة الحضر "أضواء المدينة"، إلا أن الدراسات التطبيقية الإحصائية توضح أن العوامل الاقتصادية لها التأثير الأقوى في اتخاذ قرار الهجرة. [4]

كما تعد الفروق الدخلية الكبيرة بين الريف والحضر من أهم العوامل التي تفسر ارتفاع معدلات البطالة في الحضر، وعلى الرغم من ذلك فهناك جانب أخر لهذه المشكلة، وهو أن تدفقات الأفراد من الريف للحضر تؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض معدل البطالة في الريف. كما أن النظام التعليمي يؤثر على البطالة في الحضر، حيث يأخذ حجم قوة العمل المتعلمة في التزايد بسرعة كبيرة، تزيد عن معدل زيادة إجمالي قوة العمل في الحضر، بشكل يجعل من الصعب استيعاب فرص العمل المتاحة للزيادة في قوة العمل الإنتاجية. هذا فضلاً عن زيادة عدم رضا المتعلمين عن الحياة الريفية، ورغبتهم في الحصول على وظيفة أفضل في الحضر. وهذا يشجعهم أيضاً على أن ينظرون بصورة غير واقعية عن نوع الوظيفة المتوقع الحصول عليها، لذا فالمتعلمون سوف ينضمون لقافلة المهاجرين الباحثين عن عمل في الحضر.

مما سبق يمكن القول أن الصورة تشير إلى زيادة حادة في عرض العمل في مصر خاصة في الحضر وبين العمالة المتعلمة، فماذا عن الطلب على العمل ؟

4/1 /2الطلب على العمل :

ترجع زيادة معدلات البطالة إلى فشل الطلب على العمل في استيعاب عرض العمل، وحيث أن معدل زيادة فرص العمل دالة في متغيرين أساسين وهما : معدل النمو الاقتصادي، ونسب استخدام عوامل الإنتاج في عملية التنمية وهي على النحو التالي :

معدل النمو الاقتصادي :

يختلف معدل النمو الاقتصادي من اقتصاد لآخر، ويتوقف ذلك على المشكلات التي تقيد عملية النمو الاقتصادي، والتي تختلف من دولة لأخرى. ويمثل النقص في الادخار والاستثمار أحد المعوقات الرئيسية للنمو في الدول النامية والتي من بينها مصر.

---

[4] Harding, A. and S. Richardson (1998), 'Unemployment and income distribution', in G. Debelle and J. Borland (eds.), Unemployment and the Labour Market, Reserve Bank of Australia, Sydney, pp. 193-150.
King, A. (1998), 'Income poverty since the early 1970s', in R. Fincher and J. Niewenhuysen, (eds.), Australian Poverty: Then and Now, Melbourne University Press, Melbourne, PP. 71-85.

نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية التنمية :

لقد فشلت العديد من الدول النامية والتي من بينها مصر في خلق الوظائف بدرجة كان يمكن تحقيقها بالفعل خلال عملية التنمية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى استراتيجيات التنمية التي اتبعتها، والتكنولوجيا التي تبنتها. فخلال الستينات والسبعينات وضعت العديد من الدول النامية والتي من بينها مصر جل اهتمامها استراتيجيات تنبني على صناعات الإحلال محل الواردات، حيث كان التصنيع يري على أنه أسهل طريقة لتحديث الاقتصاد وإحلال الواردات (في ظل قيود حمائية مرتفعة)، إلا أن الصناعات التي تقلد الصناعات الاستهلاكية في الدول الصناعية الغربية تتطلب كمية كبيرة من رأس المال، والمهارات الإدارية في الوقت الذي تخلق فيه عدد قليل من الوظائف للعمالة غير الماهرة. [5]

ويوضح الجدول (1- 4) إجمالي التوظف في القطاعات الإنتاجية والخدمية في مصر، وهو كما يلي :

جدول (1- 4)

التوزيع القطاعى للتوظف خلال الفترة (1990 - 2010) (نسب مئوية)

Sectors	90/91	95/96	01/02	05/06	09/10
Agriculture	33.7%	30.6%	28.4%	27.3%	28.2%
Mining	11.0%	11.5%	12.3%	13.0%	13.8%
Manufacturing	0.3%	0.3%	0.3%	0.5%	0.5%
Electricity	0.7%	0.8%	0.8%	0.8%	0.8%
Construction	5.3%	6.3%	7.8%	7.8%	8.0%
Transportation	3.5%	3.7%	3.9%	4.1%	4.9%
Communication	0.6%	0.6%	0.7%	0.7%	1.2%
Suez Canal	0.1%	0.1%	0.1%	0.1%	0.1%
Trade & Finance	8.6%	9.0%	9.5%	10.1%	10.3%
Hotels & Restaurants	1.1%	0.9%	1.2%	1.6%	1.9%
Housing & Real Estate	1.5%	1.4%	1.4%	3.3%	3.4%
Public Utilities & Social Insurance & Gov.Services	25.4%	26.6%	26.4%	24.0%	21.8%
Personal & Social Services	8.1%	8.3%	7.3%	6.2%	5.4%
Grand Total	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

[5] Holmlund B. and A. kolm (1995), "progressive taxation, wage setting and Unemployment: theory and Swedish evidence", Swedish economic policy Re-view 2, pp. 66-75.

وطبقاً للتوزيع القطاعي للتوظف فإنه يشير إلى حوالي 28٪ من القوى العاملة في عام 2010/2009 يعملون في الزراعة طبقاً للجدول (1 /4) والتي تتسم بانخفاض القيمة المضافة والإنتاجية وصيد الأسماك أما القطاع التصنيعي فإنه يتسم بروابطه الخلفية والأمامية، حيث أنه يوظف حوالي 13.8٪ من إجمالي العاملين .

أما التجارة والتمويل توظف حوالي 10.2٪، أما قطاع التشييد والبناء فإنه يوظف حوالي 8.1٪ من إجمالي التوظف، بينما الجهاز الإداري الحكومي فأنه يوظف حوالي 23.5٪ من إجمالي القوى العاملة، كما يتضح من الجدول . وبشكل عام فإن ثلث العمالة في القطاع الخدمي وأكثر من النصف في القطاع الانتاجي، وأقل من الثلث من العاملين يظل في القطاع الزراعي .

ومن ثم فإنه اتجاه توزيع القوى العاملة من خلال القطاعات الاقتصادية ينمو بشكل متزايد في القطاع الخدمي، ويقل أهمية في القطاع الزراعي وذلك خلال الفترة (1991 ـ 2010) كما يتضح من الجدول (1 /4)

ونلاحظ أن الاقتصاد المصري على الرغم من تحقيق معدلات مرتفعة في التصنيع، وكذلك تبني إستراتيجيات تصنيع كثيفة رأس المال، إلا أنه مازال يعاني من البطالة المرتفعة نظراً لتبني المنشآت لآليات إنتاجية متحيزة ضد الاستخدام الأكبر للعمالة الغير ماهرة ومتوسطة المهارة. وقد ساهمت عوامل كثيرة في هذا التحيز، فالطرق المعروفة لهذه الدول سواء في قطاع الصناعة أو الأنشطة الحديثة هي الطرق التي نشأت في الاقتصاديات الغربية التي تعاني من ندرة العمل، وكثافة رأس المال. ولم تبذل مصر إلا جهداً ضئيلاً لتعديل هذه الطرق لتناسب الموارد الإنتاجية المتوافرة أو تطوير تقنيات جديدة ملائمة للظروف المحلية يتبنونها تلقائياً دون الاستفسار عن مدي توافر طرق أكثر استخداماً لعنصر العمل في مكان ما.

مما سبق يمكن القول أن النمو السكاني السريع أدى إلى (المدعم بزيادة معدلات المشاركة بين البالغين) زيادة حادة في قوة العمل الكلي في مصر، وتتفاقم هذه المشكلة في الحضر بسبب الفروق الكبيرة بين دخول الحضر والريف، والتي تسبب هجرة كبيرة من المناطق الريفية، خاصة المتعلمين، وفي جانب الطلب تواجه العديد من الدول النامية قيوداً عند سعيها لتعجيل التنمية، هذه القيود تقيد قدرة الاقتصاد على استيعاب النمو في عرض العمل في وظائف إنتاجية، وهذه القيود عادة تزداد حدتها باختيار استراتيجيات التنمية وطرق إنتاجية معينة.

5/1 النمو الاقتصادي والبطالة :

كانت العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة مستقرة في الستينات، وهذه العلاقة سميت بمنحني فيليبس Phillips curve ، وعرفت بذلك الاسم على النطاق العالمي. ومن المعتقد أنه يوفر لصانعي السياسة الخيار في أنه لكي يتم تخفيض البطالة لابد أن يزيد معدل التضخم. ولكن الرؤية التطبيقية والنظرية ترفض بقوة فكرة منحني فيليبس المستقر astable Phillips curve . ويمكن أن تظهر العلاقة بشكل مستقل بين التضخم والبطالة، حيث يستقل كلا منهما عن الأخر في الأجل الطويل. أما في

الأجل القصير، مع ذلك فإن العلاقة سالبة بين التضخم والبطالة. ويظهر منحني فيليبس ذو ميل سالب في الأجل القصير، ولكن يظهر رأسياً في الأجل الطويل، كما يتضح في الشكل (1) التالي :

شكل (1)

منحنيات فيليبس في الأجل القصير والطويل

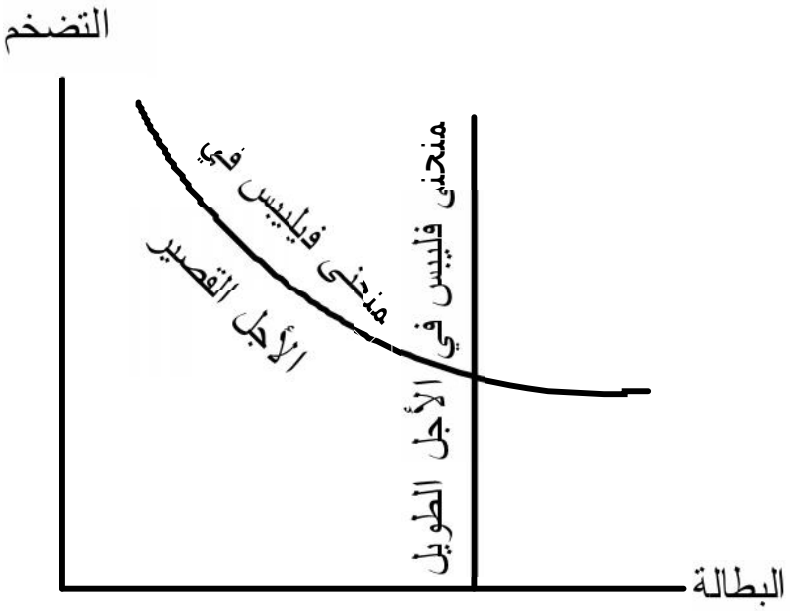

ومن الشكل البياني (1) يتضح أن منحني فيليبس الرأسي يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة التوازني، أحيانا يشير إلى هذا المعدل بمعدل البطالة (NAIRU) الذي عنده يكون معدل التضخم غير متسارع.

The non – accelerating inflation rate of unemployment، ومتخذي القرار في الدولة يحاولوا أن يجعلوا البطالة أسفل معدل "NAIRU" من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية، والنتيجة سوف يرتفع معدل التضخم. [6]

وبالنظر إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد المصري والتي يوضحها الجدول (1- 5).

(6) Holmlund B. and A. kolm (1995), "progressive taxation, wage setting and Un-employment: theory and Swedish evidence", Swedish economic policy Re-view 2, pp. 66-75
Saunders, p. (2002), "the direct and indirect effects of unemployment on poverty and inequality", social policy research centre, SPRC Discussion Paper, No. 118, Australia, decomber, pp. 5-8

جدول (1- 5)

العلاقة بين نمو الناتج المحلي والتغيرات في البطالة في مصر (بالمليون)

البيان / السنة	معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	معدل النمو في البطالة (٪)
1992	-	-
1993	4,1	5
1994	6,3	5,2
1995	9,6	- 20
1996	3,8	- 12,5
1997	7,6	0
1998	10,2	7,1
1999	6,1	13,3
2000	8,6	5,8
2001	4,3	11,1
2002	4,8	10
2003	5,1	0
2004	4,1	13,6
2005	4,5	- 4
2006	6,8	0
2007	7,1	- 12,5
2008	7,2	0
2009	4,7	14,3
2010	5,1	4,2

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

من الجدول (1- 5) نلاحظ أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي زاد من 4,1٪ عام 1993 إلى 9,6٪ عام 1995، وانخفض معدل النمو في البطالة من حوالي 5٪ عام 1993الى حوالي - 20٪ عام1995، ومع زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,6٪ عام 1997، انخفض معدل النمو في البطالة إلى حوالي 0٪ عام 1997، اى نلاحظ بشكل عام أنه كلما زاد معدل النمو في الناتج المحلي

الإجمالي، كلما أدي ذلك إلى تخفيض معدل النمو في البطالة وهذا ما نلاحظه في الجدول (1- 5) خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، حيث كلما زاد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك وصل إلى أقصاه في عام 1998 حوالي 10.2 ٪ ، انخفض معدل النمو في البطالة والذي وصل في ذلك العام إلى حوالي 7,1٪ في عام 1998. ومع انخفاض معدل النمو ووصوله إلى حوالي 4,7٪ عام 2009 زاد معدل النمو في البطالة إلى حوالي 14,3٪، ومع ارتفاع معدل النمو إلى حوالي 5,1٪ عام 2010 انخفض معدل النمو في البطالة إلى حوالي4,2٪.

وهذا يدعم فرضية أوكيون، والذي يشير فيها أن هناك استقرار في العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغير في معدل البطالة. فطبقاً لقانون أوكيون أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بحوالي 3٪ من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بحوالي 1٪. وبكلمات أخرى : أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 3٪ سوف يكون مصحوباً بانخفاض في البطالة بنسبة 1٪. وهذا أكده الاقتصادي Gordon والذي أكد على أن الزيادة في معامل أوكيون مع مرور الوقت يعني هذا أن معدل البطالة سوف ينخفض، بمعني كلما كان معامل أوكيون مثلاً 0.5 يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1٪ سينخفض معدل البطالة بحوالي 0.5%. فالارتفاع في معامل أوكيون يعني أن الفرص لتخفيض معدل البطالة كثيرة من خلال ارتفاع معدل نمو الناتج.

6/1 النموذج المستخدم والنتائج التطبيقية:

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد المصري من خلال استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي للوصول إلى النتائج من خلال مجموعة من الخطوات هي: (1) تحديد النموذج المستخدم . (2) اختبار سكون المتغيرات باستخدام اختبار KPSS. (3) تقدير نموذج الانحدار المتعدد . (4) اختبار جودة النموذج المستخدم .

1- تحديد النموذج المستخدم:

قد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multi- regression model. ونلاحظ أن المتغيرات التي تم استخدامها تكون في شكل معدلات نمو سنوية، أو في شكل نسب مئوية، ومصدر البيانات الخاصة بالمتغيرات من تقارير البنك الدولي، وتم استخدام برنامج E_views للحصول على النتائج.

وفيما يلي المعادلة التي سيتم تقديرها:

$$URt = at+GYt+FDIYt+IYt+Ht+et$$

$$t= 1.2.3\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots n$$

وحيث أن الفترة الزمنية (t)، وعدد المشاهدات (n).

وحيث أن:

الحد الثابت at

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	GYt
معدل البطالة	URt
نسبة الاستثمار المحلى إلى الناتج المحلي الإجمالي	IYt
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي	FDIYt
رأس المال البشرى	Ht
حدود الخطأ العشوائي	et

2- اختبار سكون المتغيرات:

إن الخطوة الأولى بعد تحديد نموذج الـ VAR هي اختبار سكون المتغيرات في هذا النموذج.ولتحقيق ذلك سوف يتم اختبار جذر الوحدة Unit Root لكل متغير على حدة باستخدام اختبار هما Phillips and Perron (PP, 1988) واختبار Augmented Dickey – Fuller (ADF) ويوضح الجدول (6 – 1) التالي نتائج تطبيق هذين الاختبارين لمستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وللفروق الأولى لقيمها.

جدول (6 – 1)

نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار KPSS

المتغيرات	إحصائية الاختبار	
	مع حد ثابت (a)	مع حد ثابت واتجاه عام (a,t)
URt	0.068	0.063
GYt	0.255	0.062
IYt	0.330	0.128
FDIYt	0.231	0.321
Ht	0.446	0.092

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

بالنسبة لاختبار KPSS سكون مستويات جميع متغيرات الدراسة في الحد الثابت والحد الثابت والاتجاه العام معًا

3- **تقدير نموذج الانحدار المتعدد المستخدم:**

قبل تقدير النموذج لابد من اختبار جودة نموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث لابد من إجراء اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة النموذج:

اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Lagrange Multiplier test of residual (Breush – Godfrey – BG)

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test (JB.

اختبار مدى ملائمة أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey's Reset test.

اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedosticity.

وبالنسبة لهذه الاختبارات الأربعة، فالجدول (6 – 2) يوضح نتائجها كما يلي:

جدول (6 – 2)

نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار المتعدد

إحصاء F				**إحصائية الاختبار**	**فرضية العدم (H_0)**
H	**IY**	**FDIY**	**GY**		
0.341	0.054	0.713	-0.453	LM	عدم وجود ارتباط تسلسلي
(0.7463)	(0.959)	(0.507)	(0.669)		
0.341	1.01	1.003	-1.051	RESET	صحة الشكل الدالي
(0.359)	(0.352)	(0.354)	(0.349)		
0.019	0.001	0.258	-0.0835	ARCH	ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
(0.189)	(0.986)	(0.219)	(0.271)		
Test of Jarque-bera(0.6119) Prob(0.736)		التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية			

ملاحظات:

- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (P-values)

ويتضح من هذا الجدول (6 – 2) أن نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار المتعدد المستخدم، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام نموذج الانحدار المتعدد في تقدير العلاقة بين البطلة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري حيث تشير نتائج الاختبارات إلى ما يلي:

1- تشير إحصائية LM إلى خلو النموذج المذكور من مشكلة الارتباط التسلسلي. ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة الإبطاء المختارة فترة أبطاء مثلى فعلاً. فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

2- تشير إحصائية اختبار ARCH إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity في جميع معادلات النموذج المقدر.

3- تشير إحصائية اختبار JB إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في جميع معادلات النموذج المقدر.

4- تشير إحصائية RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في جميع المعادلات المقدرة للنموذج محل الدراسة.

ولاختبار عما إذا كان هناك مشكلة ازدواج خطى Multicollinearity في النموذج المقدر، تم تقدير معامل الارتباط ين كل متغيرين مستقلين من المتغيرات المستقلة لهذا النموذج. وبشكل عام، توجد مشكلة ازدواج خطى حادة في حالة إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل معادلة ما اكبر من 0.7، ويتضح من نتائج القياس ان قيمة معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين لم يتجاوز 0.7، ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطى في النموذج المقدر.

وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الاهتمام . (0.74)كما تشير قيمة اختبار إحصاء F إلى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الإحصائية.

- وجود اثر سالب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على البطالة، وقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للبطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي5.- ، ويعنى ذلك ان الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1٪ سوف تؤدى إلى انخفاض البطالة ب حوالي 5.%
- وجود اثر موجب وغير معنوي لرأس المال البشرى الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، وقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للبطالة بالنسبة لرأس المال البشرى حوالي 02.%، ويعكس هذا أهمية العمل على زيادة الاهتمام برأس المال البشرى
- وجود اثر موجب ومعنوي لصافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلى الإجمالي على البطالة

- وجود اثر سالب ومعنوي ضعيف ل إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي كنسبة من الناتج المحلى ال إجمالي الحقيقي على البطالة.

7/1 التوصيات والنتائج :

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والإسلامي ما يلي :

أولا: من وجهة النظر الوضعية:

[1] تنمية صغار الملاك الزراعيين وكذلك المشروعات الصغيرة داخل الدولة، حيث يتميز قطاع صغار الملاك الزراعيين، وكذلك المشروعات الصغيرة بأنها كثيفة العمالة، لذا فإن تنمية تلك القطاعات من شأنه أن يزيد من التوظف والإنتاجية للعاملين فيها.

[1] يعتبر تبني تكنولوجيا أكثر ملائمة ذو أهمية حيوية في مصر التي تتسم بكثافة العمالة، بالتالي لابد من وضع أولوية لعناصر الإنتاج لأي سياسة تنتهجها الدولة للقضاء أو التخفيض من مشكلة البطالة.

[2] وضع منظومة جيدة للتعليم تربط بين التعليم وفرص العمل، ومن ثم تقلل من معدل البطالة داخل الدولة ما دام هناك ربط جيد بين النظام التعليمي والتوظف داخل الدولة.

(4) تخصيص الدعم الحكومي للمنشآت والمشروعات التي تقوم بتوظيف مزيد من العمالة، باعتبار أن هؤلاء الأفراد أهم مورد اقتصادي لدي الدولة، وأحد عوامل الإنتاج الأساسية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وتوفير مخصصات مالية لتدريبهم على أحدث الأساليب الإنتاجية المسايرة للتطور العالمي.

ثانيا: من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي:

إن القرآن الكريم هو الكتاب الجامع المانع الذي أنزله الله سبحانه وتعالى هدىً ورحمة للعالمين، ووضح الله عز وجل منه منهج الحياة بشكل شامل فقال الله تعالى " لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد " [الآية 42 سورة فصلت] ثم من الله سبحانه وتعالى على البشرية بالشرح والتفصيل والإيضاح في السنة الشريفة التي أوحاها إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وقد أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، فقال عنه في قرآنه الكريم : " وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى " [الآية 3 ـ 4 سورة النجم] .

إن دين الإسلام دين متكامل لا يمكن تجزئته، وأرسى قواعد متينة كفيلة بحل جميع ما يعترضنا من مشاكل في حياتنا الدنيوية، فقد قال سبحانه وتعالى " ما فرطنا في الكتاب من شيء " [الأنعام 38]، وقوله أيضاً " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً " [المائدة 3] .

أما إذا نظرنا إلى ما جاء به الإسلام فإننا نجد أن الآليات الموجودة في الشريعة الإسلامية تدل على معالجات اجمالية لهذه مشكلة البطالة ويمكن إجمالها في (قنطقجي 2004) :-

- الرقابة الداخلية الفردية التي تنبع من ضمير كل فرد وينميها كلا من التربية الإيمانية التي تدفع الفرد إلى الالتزام بما جاء به الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم والتناصح والتواصي بالحق .
- تفعيل نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات، بمعنى تفعيل دور المحاسبة والإحصاء والمراجعة والتدقيق بأسلوب علمي، والقضاء العادل الفعال ذو السلطان
- تفعيل دور مؤسسة الزكاة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .
- اعتماد معايير اختيار الكفاءات التي تبنى على القوة والأمانة والحفظ والعلم .
- إحياء الأرض الموات وإلغاء الربا وحصانة الأموال العامة وسلوك الحكام ومن يولونهم

وفي السنة الشريفة، نلاحظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حارب البطالة في مواطن عدة منها:

- عندما جاءه رجل يسأله الصدقة، فدله على طريق الاستثمار، فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال لك في بيتك شيء ؟ قال بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء . قال ائتني بهما قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال من يشتري هذين فقال رجل أنا آخذهما بدرهم، قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فأتني به ففعل فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فشد فيه عوداً بيده وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوماً فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فقال اشتر ببعضها طعاماً وببعضها ثوباً ثم قال هذا خير لك من أن تجئ والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو دم موجع "
- المعالجة الاجتماعية التي قام بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة، وكان قد قدم لذلك بتربيتهم على الإيثار والتخلي عن أحسن ما عندهم من الممتلكات في سبيل الله، وتربيتهم كذلك على التعفف والترفع عن الدنيا والزهد بما في أيدي الناس فما كان من الأنصار إلا أن فتحوا قلوبهم وبيوتهم وبساتينهم لإخوانهم المهاجرين، وما كان من المهاجرين إلا أن تعففوا ولم يزيدوا في الأخذ عن مقدار ضرورتهم، ثم ذهبوا إلى السوق للتجارة والكسب . وبهذا استطاعوا امتصاص هذه الأزمة الضخمة المفاجئة .

ويمكن للمجتمع والدولة أن تتبنى حلولاً تتمثل بما يلي :

1) الدعوى إلى العمل ونبذ العاطلين عنه، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما طرد من كان يجلس في المسجد النبوي الشريف دون عمل قائلاً : " إن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة "
2) تأمين وتهيئة فرص العمل الحلال
3) تنمية وتعميم التأهيل المهني والفني والعلمي وما إلى ذلك

4) إذا كان العاطل عن العمل ذا مهنة وقادراً على العطاء يعطي كفاية العمر ليتحول الي منتج مسدد للزكاة، فيصبح بذلك مشاركاً في حل مشكلة البطالة

5) منح قروض غير ربوية كما فعل الوزير العباسي علي بن عيسى ـ رحمه الله ـ مع الفلاحين بإقراضهم الأموال والبذور .

6) تأمين حرية الأسواق للحفاظ على البنية التحتية لبيئة الأعمال وهذه من مسئولية الدولة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هذا سوقكم فلا ينتقص ولا يضربن عليه خراج " .

7) محاربة التسول والكسل لأنهما أبغض أشكال البطالة لقوله صلى الله عليه وسلم " من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر " وقوله أيضاً " اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غني ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله "، وقوله صلى الله عليه وسلم " ما يزال الرجل يسأل حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة من لحم " وقوله أيضاً " لو تعلمون ما في المسألة ما مشى أحد إلى أحد يسأله شيئاً " وقد تعوذ صلى الله عليه وسلم من الكسل فقال : " اللهم إني أعوذ بك من البخل والكسل وأرذل العمر وعذاب القبر وفتنة المحيا والممات"

8) الدعوة إلى العمل

9) محاربة الاحتكار والاستغلال والظلم لأنها وسائل تؤدي إلى تحول المجتمعات نحو البطالة .

10) وجوب إخراج الزكاة ولو قسراً لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال . والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه " ولأن الزكاة مساهمة من المجتمع في تأمين مورد مالي مستمر للقضاء على الفقر وتلبية حاجة المحتاجين .

المراجع

- El-Hamidi , Fand J , wahba (2005) , the Effects of structural Adjustment on youth unemployment in Egypt," 12th Annual conference of the Ecenomic Research Forum, ILO.
- Rama, M (1999) , " the Srilankan unemployment problem Revisited," world Bank policy Research working paper No. 2227, washing ten, DC; the world Bank.
- Nassar, H (2011) , " Growth , Employment polices and Economic linkages : Egypt , Employment sector, Employment working paper, No. 85, International Labour office, Geneva.
- The central Agency For public Mobilization and statistics (Capmas) ,Different Issues.
- Osman, M (2005) , " the population Increase : Ademographic Gift or Adevelopment Curse, IDSC, Cairo.
- Saunders , P (2002) , " the Direct and indirect effects of unemployment on poverty and inequality", SPRC Discussion paper, social policy Research centre, No.118, Australia , December.

- Borland , J . and S.Kennedy (1998) , " Dimensions , structure and history of Australian unemployment" , in G. Debelle and J . Borland (eds.), unemployment and the labour Market, Reserve Bank of Australia, Sydney, 68-99.
- Gregory , R.G. and P.Sheehan (1998), " poverty and collapse of full employment " , In R. Fincher and J . Niewen huysen, (eds), Australian poverty : then and Now, Melbourne university press , Melbourne, 103-26.
- يحي، سعيدي وآخرون (2006)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر .
- Linn, M., and et al (1985), " Effects of unemployment on Mental and physical health" , American Jovrnal of public health , AJPH, vol.75, No.5, May.
- نوال، شيشه وفريدة زينني (2011)، " الآثار الاقتصادية للبطالة "، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة المسيلة، خلال الفترة 15 ـ 16 نوفمبر .
- حمزة، عادل (2007)، تفسير البطالة في الاقتصاد والسياسة، الحوار المتمدن، العدد 1876 .
- الدباغ، أسامة (2007)، البطالة والتضخم، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .
- البكر، محمد عبد الله (2004)، أثر البطالة في البناء الاجتماعي : دراسة تحليلية عن البطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد الثاني .
- Mroz , t., and t> savage (2001) , " the long – term effects of youth unemployment" Employment policies Institute university of north caroline, chopel ltill, U.S.A.
- الشوربجي، مجدي (2008) " البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية "، جامعة البليدة، ندوة عن البطالة في الدول العربية، الجزائر .
- قنطقجي، سامر (2004)، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، المملكة العربية السعودية، مركز أبي شافقه المعاملات الإسلامية، أبها .
- Papps , K.and Winkelmann, R. (1999) , " Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question" , New Zealand Economic papers, 34: 53-72.
- Witte, A. D. and Witt, R. (2000), "Crime Causation: Economic Theories" www.econ.surrey.ac.uk/Workingpapers/econ300.pdf.
- Edmark, K. (2003), "The Effects of Unemployment on property Crime: Evidence from a period of Unusually Large Swings in the Business Cycle". Http: // www.nek.uu.se/pdf/wp2003 14.pdf.
- Arellano, M. and Bond, S. (1991), "Some Test of Specification for panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment to Employment Equation" , Review of Economic Studies, 58: 277-297.